مجلة دفاتر المتوسط
ISSN:23535-035
EISNN:2661 -7439
المجلد: 06، العـدد: 02 (ديسمبر 2021)، ص 31- 50

الانتخابات التشريعية في الجزائر 2021: دراسة للواقع والنتائج

Legislative elections in Algeria 2021: a study of reality and results

عبير شليغم
Abir Chlighem
جامعة الجزائر03، الإيميل: abirabir99@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/12/10 تاريخ القبول: 2022/01/02 تاريخ النشر: 2022/01/19

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على الانتخابات التشريعية الجزائرية الأخيرة لسنة 2021 من خلال التطرق لواقع الانتخابات التشريعية في الجزائر عبر إبراز قوائم الترشح وتوزيع المقاعد، مرورا باستعراض الخارطة السياسية ومختلف الأحزاب سواء أكانت تيارا وطنيا أو حتى إسلاميا وكذلك القوائم المستقلة المشاركة والمتنافسة للحصول على مقاعد في المجلس الشعبي الوطني، بالإضافة إلى التطرق لمختلف الأحزاب المقاطعة التي رفضت المشاركة، وصولا إلى إبراز مميزات وسمات هاته الانتخابات. علاوة على ذلك؛ تطرقنا إلى قراءة نتائج الانتخابات التشريعية ومن ثم تقييمها حيث تصدر النتائج الحزب العتيد جبهة التحرير الوطني تلته القوائم المستقلة مع تسجيل فوز التيار الإسلامي، بالإضافة إلى إبراز المقاعد التي حصدتها المرأة حيث عرفت تراجع كبير مقارنة مع التشريعيات السابقة وبالأخص (2012-2017).

كلمات مفتاحية: الانتخابات التشريعية.، الجزائر.، القانون الجديد.، المناصفة.، القوائم المستقلة.

Abstract:

This study aims to shed light on the recent Algerian legislative elections of 2021by addressing the reality of the legislative elections in Algeria by highlighting the lists of candidacy and the distribution of seats, passing through the review of the political map and the various parties, whether they are a nationalist or even Islamic current, as well as the independent lists participating and competing for seats in the National People's Assembly, in addition to addressing the various boycott parties that refused to participate , In order to highlight the advantages and features of these elections.

Furthermore it; We touched on reading the results of the legislative elections and then evaluating them, where the results were issued by the future party, the National Liberation Front, followed by the independent lists with the victory of the Islamic trend, in addition to highlighting the seats won by women, where they witnessed a significant decline compared to the previous legislatures, especially (2012-2017).

Keywords: Legislative elections; Algeria; The new law; Parity; Independent lists.

المؤلف المرسل: الاسم واللقب، **الإيميل:** abirabir99@yahoo.fr

1. مقدمة :

على غرار تشريعيات 2012 التي جرت في سياقات ما سُمي بـ "الربيع العربي"، وتشريعات2017 جاءت هي الأخرى في ظرف داخلي خاص يمر به الاقتصاد الجزائري إثر أزمة تدني أسعار النفط، المصدر الأساسي لمداخيل الدولة وانعكس ذلك على الواقع المعيشي للمواطن، تأتي تشريعات 2021 كأوّل انتخابات برلمانية تشهدها الجزائر منذ اندلاع الحراك الشعبي السلمي في 22 فيفري 2019، رفضاً لترشّح الرّئيس السّابق عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة، إذْ اضطر للاستقالة بعد شهرين بعد أن قضى 20 عاما في سدة الحكم، وفاز عبد المجيد تبون في الانتخابات الرئاسية ديسمبر 2019 بنسبة 58,15% من الأصوات، ليصبح رئيسًا من الدّورة الأولى.

فضلا على ذلك؛ فقد أدلى أكثر من 24 مليون ناخب جزائري بأصواتهم لانتخاب 407 نائب في المجلس الشعبي الوطني للعهدة التاسعة (2021-2026) لمدة 5 سنوات، يوم 12 جوان تحت شعار "فجر التغيير" وسط اجراءات أمنية وصحية مُشدّدة، جراء ما تمر به دولة الجزائر على غرار دول العالم جميعا من جائحة كورونا.

إشكالية الدراسة: في ضوء ما تقدم، وبناء عليه تم صياغة الإشكالية التالية: ما مدى تأثير التّعديلات الجديدة على واقع ونتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية 2021؟

أما فيما يتعلق بالتساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

- ما هي الأطراف المشاركة والمقاطعة للانتخابات التشريعية الجزائرية لسنة 2021؟
- كيف يمكن تفسير نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2021؟

- ما مدى انعكاس نتائج الانتخابات التشريعية على الحياة السياسية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة تمّ صياغة الفرضيات التالية كإجابات أولية للإشكالية المطروحة، وهي:

-نظام الانتخابات الجديد يعتمد على القائمة المفتوحة يسعى على محاربة الفساد والرشوة.

-كلما تحصد القوائم المستقلة على عدد مقاعد كبير في البرلمان يؤدي إلى تراجع الحزبين الحاكمين التقليديين فيه.

-مبدأ المناصفة (50%) والمساواة بين النساء والرجال يقلّص حجم التّمثيل النّسوي في البرلمان الجزائري.

أهداف الدراسة: دراستنا لهذا الموضوع تُعنى بتحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

-تسعى الدراسة لتسليط الضوء على أجواء ما قبل الانتخابات، وعلى إبراز مختلف الأطراف سواء كانت المشاركة من أحزاب وقوائم مستقلة أو حتى الأحزاب المقاطعة.

-استعراض نتائج الانتخابات من خلال تقديم عدد المقاعد التي فاز بها كل حزب وأيضا القوائم الحرة إضافة لعدد النساء اللاتي فزن في البرلمان الأخير.

-إبراز مختلف التفسيرات والتحليلات التي قدمت لفهم وتفسير نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية بدءا من انخفاض نسبة المشاركة مرورا بتراجع الحزبين الحاكمين وتقدم القوائم المستقلة وصولا إلى فوز الإسلامين وكذا تراجع مشاركة المرأة.

منهج الدراسة: سعيًا منّا للإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من صحة الفرضية المشار لهما سابقا، فضلا عن تناول الدراسة بأسلوب علمي يمكن الاستعانة بعدة مناهج منها: المنهج التاريخي، الوصفي، الإحصائي، دراسة الحالة.

استخدام المنهج التاريخي سعيا منا لفهم التغيرات الحالية التي تشهدها الساحة السياسية الجزائرية فلا بد من الاطلاع على الأحداث الماضية التي سبقت هذه التغيرات، ذلك أنه لا يمكن فهم وتفسير نتائج الإنتخابات التشريعية الأخيرة 2021 دون الرجوع لتشريعات سابقة وبالأخص دورتي 2012-2017، فضلا عن وصف وتحليل مختلف الأحداث بالاعتماد على المنهج الوصفي، إضافة للمنهج الإحصائي من خلال عرض

عدد المقاعد المتحصل عليها من قبل الأطراف المشاركة في الانتخابات سواء أكانت أحزاب أو حتى قوائم مستقلة، إلى جانب الاعتماد على دراسة الحالة وذلك من خلال التطرق للانتخابات التشريعية في دولة الجزائر كدراسة حالة.

2. 2. واقع الانتخابات التشريعية في الجزائر 2021

1.2 طبيعة الانتخابات التشريعية الجزائرية 2021:

قام الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بإجراء تغييرات سياسية واقتصادية في مسعى لإنهاء الحركة الاحتجاجية التي تطالب برحيل النخبة الحاكمة كلها، ففي المجال السياسي مثلا فقد فرض نظام انتخابات جديد عُرف بالقائمة المفتوحة ساندته بعض الأحزاب والقوائم المستقلة وقاطعته أحزابًا أخرى.

-قوائم الترشح وتوزيع المقاعد:

توجّه أكثر من 23 مليون ناخب جزائري وحوالي مليون جزائري بالخارج إلى صناديق الاقتراع لاختيار 407 نائبا في المجلس الشعبي الوطني[1] يتنافس فيها 22 ألف مرشح على نيل عضوية المجلس، ينتمي هؤلاء المتنافسون إلى 2288 قائمة، منها 1080 قائمة حزبية، و1208 قوائم مستقلة، في حين بلغ عدد النساء المرشحات 5 آلاف و744 إمرأة (جبريل، 2021). تم لهذا الغرض؛ تخصيص 13 ألف مركز اقتراع و61.543 مكتب اقتراع داخل الوطن، إلى جانب 357 مكتب اقتراع خارج الوطن،

[1] - يشترط في المترشح إلى المجلس الشعبي الوطني ما يأتي: -أن يستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة 3 من هذا القانون العضوي و يكون مسجلا في الدائرة الانتخابية التي يترشح فيها،

-أن يكون بالغا خمسا وعشرين (25) سنة على الأقل يوم الاقتراع،

-أن يكون ذا جنسية جزائرية،

-أن يثبت أداءه الخدمة الوطنية أو إعفاء همنها،

-ألا يكون محكوما عليه في الجنايات والجنح المنصوص عليها في المادة 5 من هذا القانون العضوي، ولم يرد اعتباره،

-ألا يكون محكوما عليه بحكم نهائي بسبب تهديد النظام العام والإخلال به. للمزيد من التفاصيل أنظر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

بالإضافة إلى 139 مكتب متنقل، ويؤطر هذه المراكز والمكاتب 589 ألف مؤطر. الموضحة في الجدول (01).

الجدول رقم (01): جدول يلخص مراكز ومكاتب التصويت لانتخابات التشريعية 2021

مراكز/ مكاتب التصويت		العدد
مراكز التصويت	داخل الوطن	13300
	خارج الوطن	114
	المجموع	13414
مكاتب التصويت	داخل الوطن	61613
	المتنقلة	139
	خارج الوطن	356
	المجموع	62108
مؤطري المكاتب ومراكز التصويت بالوطن		493.721

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإعلان الرسمي عن نتائج الانتخابات التشريعية، الشروق اون لاين، تاريخ دخول الموقع: (07-12-2021)، من الرابط:
http://www.echoroukonline.com

جذير بالذكر؛ بأن توزيع عدد المقاعد في كل دائرة انتخابية يحدد بحسب عدد سكان كل ولاية وذلك بتخصيص مقعد واحد لكل 120 ألف نسمة على أن يخصص مقعد إضافي لكل حصة متبقية تشمل 60 ألف نسمة، أما عدد المقاعد في الدائرة الانتخابية للجالية الجزائرية بالخارج قدّر بـ 8 مقاعد. (bbc، 2021)

في مقابل ذلك؛ أعلن المجلس الدستوري أن نسبة المشاركة بلغت 30,20%، مؤكّدًا أن عدد الناخبين المصوّتين بلغ 5 ملايين و625 ألفا و324 ناخبا، من بين 24 مليونا و425 ألفا و171 ناخبًا مسجلاً، في حين سجّلت انتخابات 2017 نسبة مشاركة

38,25% أقل من سنة 2012 المقدّرة بـ 43.14% (شليغم، 2017، ص. 32). وذلك موضح في الجدول رقم (02) المرفق التالي:

الجدول رقم (02): المعطيات العامة للانتخابات التشريعية (12 جوان 2021) و(4 ماي 2017)

المعطى الانتخابي		العدد/ النسبة المئوية 2021	العدد/ النسبة المئوية 2017
الناخبون المسجّلون	داخل الوطن	23 522 322	23.251503
	خارج الوطن	900 865	
	المجموع	24 425 171	
الناخبون المصوّتون	داخل الوطن	5 583 082	8.225223
	خارج الوطن	42 242	
	المجموع	5 625 324	
نسبة المشاركة		%30,2	%38,25
الأصوات المعبّر عنها		4 602 365	8.528355
الأصوات المُلغاة		1 016 220	1 778 373

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيان إعلان النتائج صادر عن المجلس الدستوري

- المشاركون والمقاطعون في الانتخابات التشريعية:

شهدت الانتخابات التشريعية الأخيرة مشاركة عددًا من الأحزاب وحتى قوائم المستقلون بينما فضّلت أحزاب أخرى مقاطعة هذه الانتخابات، وعليه نستعرضهم فيما يلي:

أ- الأحزاب المشاركة في الانتخابات: تنوّعت الأحزاب المشاركة في الانتخابات بين تيار وطني وآخر إسلامي وحتى أحزاب جديدة، وهم (bbc، 2021):

-التيار الوطني: عبّرت مختلف الأحزاب من التيار الوطني عن حماسها لدخول الانتخابات، مثل حزب جبهة التّحرير الوطني والتّجمع الوطني الدّيمقراطي والتّحالف الوطني الجمهوري المحسوبة على الرّئيس السّابق، إضافة إلى أحزاب مثل جبهة المستقبل.

1-حزب جبهة التحرير الوطني :**FLN** يعد الحزب أكبر الأحزاب السياسية في الجزائر وهو وريث جبهة التحرير الوطني التي فجّرت الثّورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي، وظل منذ عام 1962 إلى عام 1989 الحزب الوحيد الحاكم في الجزائر منذ الاستقلال حتى إعلان التعددية السياسية، وقد تراجعت شعبيته حيث حصل في الانتخابات السابقة 2017 على 161 مقعدا من إجمالي 462 (بنسبة 35%).

2-التجمع الوطني الديمقراطي: تأسّس في فيفري 1997، قبل الانتخابات التشريعية التي أُجريت في ذلك العام بزعامة أحمد أويحيى، تعرض الحزب لهزة كبيرة بعد سجن زعيمه أويحي وإخفاق أمينه العام السّابق عز الدين ميهوبي في الانتخابات الرئاسية الأخيرة -12 ديسمبر 2019- حيث حل بها رابعا بين خمسة متنافسين، كما يقوده حاليًا الطيب زيتوني، حصد على 100 مقعد في انتخابات 2017.

-التيار الإسلامي: من المشاركين في التيار الإسلامي تبرز حركة مجتمع السلم التي كانت تشكل القوة المعارضة الأولى في البرلمان السابق، إضافة إلى حركة البناء الوطني وجبهة العدالة والتنمية وحركة الإصلاح الوطني، وهي تشكيلات سياسية تنتمي فكريا إلى تيار الإخوان المسلمين.

1-حركة مجتمع السلم: تمثل الحركة أكبر حزب إسلامي في الجزائر يقودها عبد الرزاق مقري، كانت قد حصلت على أكبر كتلة برلمانية (34 مقعدا) بين أحزاب المعارضة في الانتخابات الأخيرة التي نظمت في 2017، عانت الحركة من عدة انقسامات وخرج من رحمها عدة أحزاب على غرار حركة التغيير، التي عادت واندمجت فيها، وحركة البناء الوطني، وتجمع أمل الجزائر.

2-حركة البناء الوطني: خرجت حركة البناء الوطني عن حركة مجتمع السلم، أسسها مصطفى بلمهدي رفيق محفوظ نحناح ومحمد بوسليماني، ثلاثتهم يشكلون النّواة الأولى لجماعة الإخوان المسلمين في الجزائر، لكن بلمهدي ترك القيادة لعبد القادر بن قرينة -وزير السياحة السابق- الذي ترشح في الانتخابات الرئاسية السابقة في 12 ديسمبر 2019، وحقق مفاجأة عندما حل ثانيا خلف المرشح تبون، بحصوله على مليون ونصف مليون صوت.

3-جبهة العدالة والتنمية: يتزعمها عبد الله جاب الله المعارض الإسلامي المخضرم، الذي أسس حركة النهضة في 1990، وكان قد أسس حزبه الثاني حركة الإصلاح الوطني الذي حصل على 43 مقعدا في انتخابات 2002، غير أنه تمت الإطاحة به من رئاسة الإصلاح فأسس حزبا ثالثا تحت اسم جبهة العدالة والتنمية في 2011.

-الأحزاب الجديدة: برزت 4 أحزاب سياسية على الأقل مؤخرا حيث بدت أكثر حضورًا خلال الحملات الانتخابية، وأول هذه الأحزاب هو حزب "جيل جديد"، برئاسة جيلالي سفيان أسّسه في عام 2012، أحد أبرز المعارضين لنظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة وثانيها حزب "الفجر الجديد" الذي يقوده الطاهر بن بعيبش، يستند هذا الحزب إلى قاعدة تتشكل أساسا من أبناء شهداء ثورة التحرير.

أما الحزب الثالث فهو حزب "صوت الشعب"، الذي يشارك للمرة الأولى في الانتخابات البرلمانية يرأسه لمين عصماني حيث تأسس سنة 2019، ورابع تلك الأحزاب الجديدة التي تخوض الانتخابات النيابية للمرة الأولى هو حزب "طلائع الحريات"، الذي أسسه رئيس الحكومة الأسبق (2000-2003) علي بن فليس -الخاسر في الانتخابات الرئاسية سنة 2014- رسميا 8 سبتمبر 2015، لكنه انسحب من قيادة الحزب بعد انتخابات 2019.

ب-المشاركون المستقلّون (الأحرار): تحظى قوائم المستقلين بتشجيع من السلطات عبر منح المرشحين دون سن الأربعين تمويلا لحملاتهم الانتخابية، وقد بلغ عدد القوائم

الحرة المشاركة في هذه الانتخابات بـ 837 لائحة، ولأول مرة في تاريخ الانتخابات التشريعية يتفوق المستقلون على المرشحين الحزبيين من حيث العدد إذ يقدر عدد لوائح 28 حزب المشارك بـ 646 لائحة.

جـ-الأحزاب المقاطعة: في صدارة من أعلنوا المقاطعة يوجد التيار اليساري الذي يضم حزب العمال وجبهة القوى الاشتراكية، وآخر تيار علماني يتمثل في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وهم :

1-حزب العمال: ذو التوجه اليساري تأسّس عام 1990 بعد فتح مجال التّعددية السياسية الذي جاء به دستور 1989 وتتزعمه مرشحة الرئاسة السابقة لويزة حنون منذ تأسيسه، يعد الحزب من أهم الأحزاب في الساحة السياسية، فاز بـ 10 مقاعد في الانتخابات السابقة 2017، بررت حنون موقفها من تنظيم الانتخابات التشريعية في الظروف الحالية لن يؤدي إلى تفكيك النظام الحالي بل سيكون وسيلة لإنقاذه واستكمال واجهته، كما بأن نتائج الانتخابات ستكون محسومة مسبقًا.

2-جبهة القوى الاشتراكية :**FFS** حزب يساري يوصف بأنه أقدم حزب معارض في الجزائر، تأسّس عام 1963وتزعمه عند تأسيسه الراحل حسين آيت أحمد لكنه استقال منه في ماي 2013، يتمتع الحزب بشعبية كبيرة في منطقة القبائل، وقد سبق له مقاطعة الانتخابات التشريعية التي أجريت عامي 2002 و2007، لكنه شارك في انتخابات عام 2012، وحلَّ في المرتبة الرابعة بـ 26 مقعدًا.

3-التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية: حزب علماني معارض، تأسس في فيفري 1989 ترأّسه سعيد سعدي ثم محسن بلعباس، يتركّز ثقله السياسي في منطقة القبائل. شارك في الحكومة عام 1999 إثر وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة، قبل أن يخرج منها عام 2001، كما قاطع الانتخابات التشريعية التي أجريت في ماي 2012 (شليغم، 2017، ص. 33).

الجدول رقم (03): يلخص الأحزاب المشاركة والمقاطعة وزعماءهم في الانتخابات التشريعية لسنة 2021

الأحزاب المشاركة/ المقاطعة			الزعيم
المشاركة	التيار الوطني	جبهة التحرير الوطني FLN	أبو الفضل بعجي
		التجمع الوطني الديمقراطيRND	الطيب زيتوني
		جبهة المستقبل	عبد العزيز بلعيد
	التيار الإسلامي	حركة مجتمع السلم	عبد الرزاق مقري
		حركة البناء الوطني	عبد القادر بن قرينة
		جبهة العدالة والتنمية	عبد الله جاب الله
	الأحزاب الجديدة	الفجر الجديد	الطاهر بن بعيبش
		جيل جديد	جيلالي سفيان
		طلائع الحريات	رضا بن ونان
		صوت الشعب	لمين عصماني
المقاطعة	التيار اليساري	حزب العمال	لويزة حنون
		جبهة القوى الاشتراكية FFS	
	تيار علماني	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	محسن بلعباس

المصدر: من إعداد الباحث

2.2. مميزات الانتخابات التشريعية الجزائرية 2021

تميّزت الانتخابات التشريعية الأخيرة في الجزائر بعدد من المميزات والسّمات نوجزها فيما يلي:

-انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات: أعلن رئيس السّلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات محمد شرفي، أن نسبة المشاركة الوطنية بلغت 30,20%، وعلى سبيل المقارنة، فقد كانت النتيجة أقل عن آخر انتخابات تشريعية في الجزائر لعام 2017 حيث بلغت 38.25%، التي بدورها أقل من انتخابات سنة 2012 المقدّرة بـ 43.14%، أما

بالنسبة لتصويت الجزائريين في الخارج فكانت ضعيفة جدا، فكانت أقل من 5. (العربية نت، 2021)%

وجب الإشارة؛ أن نسبة المشاركة في منطقة القبائل وصلت إلى مستويات غير مسبوقة من الانخفاض، كانت شبه معدومة إذْ بلغت في بجاية 0.79% وكذلك تيزي وزو 0.62% والبويرة لم تتعدَّ 1%، هذه النسب المتدنية يرجع سببها إلى دعوة أحزاب اليسار والكتلة القبائلية إلى مقاطعة الانتخابات، ومن أهمها: "جبهة القوى الاشتراكية" و"التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" و"حزب العمال" (مستقبل الوضع السياسي في الجزائر إثر الانتخابات البرلمانية الأخيرة، 2021).

في مقابل ذلك؛ نلاحظ تزايد حجم الهيئة النّاخبة الذي بلغ أكثر من 24 مليون ناخب جزائري أدلوا بأصواتهم لانتخاب 407 نائب في المجلس الشعبي الوطني، وقد زاد تقريبا مليون شخص مقارنة بعام 2017 إذ كان العدد مقدّر بـ 23.3 مليون ناخب مسجّل . (موقع الميادين، 2021)

-نظام انتخابات جديد (القائمة المفتوحة): وفق تعديلات قانون الانتخابات الجديد -صدر في مارس 2021 المادة رقم 191- تم الاعتماد على نظام القائمة المفتوحة لأول مرة في تاريخ الانتخابات التشريعية وذلك لمحاربة المال السياسي في الانتخابات، ومن ثم نصّت المادة 191 على أنّ القوائم المتقدّمة للانتخابات من الواجب عليها مراعاة مبدأ المناصفة بين النساء والرجال، وأن تخصّص على الأقل نصف الترشيحات للمترشّحين الذين تقل أعمارهم عن أربعين سنة، وأن يكون لثلث مترشّحي القائمة، على الأقل مستوى تعليمي جامعي.

يمكن للناخب وفق مشروع القانون الجديد [2]أن يختار القائمة التي يرغب في التصويت عليها سواء في الانتخابات المحلية أو التشريعية، ثم اختيار مرشحين بعينهم

[2] - اعتمدت الانتخابات التشريعية لسنة 2021 على طريقة جديدة لفرز القوائم واحتساب أصوات الناخبين فتسير العملية وفق هذه الخ□وات: بلوغ العتبة: وهي نسبة 5% من الأصوات ويتحصل عليها عبر إخراج المعامل الانتخابي بقسمة عدد المصوتين على عدد المقاعد. اعتماد مرحلتين في الفرز مراعاة للاقتراع النسبي في القوائم المفتوحة. المرحلة الأولى للفرز تخص القوائم.

داخل نفس القائمة حسب رغبته، بخلاف المغلقة التي كانت تفرض عليه اختيار القائمة كما هي، وفق ترتيب الحزب دون إمكانية التصرف فيها. يسعى هذا التعديل إلى تفادي ظاهرة شراء رجال الأعمال لرؤوس القوائم ما يُتيح لهم مضاعفة حظوظهم في الفوز بمقعد في البرلمان وبالتالي التمتع بالحصانة البرلمانية .

علاوة على ذلك؛ فإن مشروع القانون الجديد يوجب على كل قائمة متقدمة للانتخابات أن تُراعي مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء- إلغاء مبدأ الكوتا التي كان يقضي بتخصيص نسبة 30% من قوائم للترشيحات النساء، واستبدله بمبدأ المناصفة بين الرجال والنساء في الترشيحات-، كما تخصّص على الأقل ثلث التّرشيحات للشّباب الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة تحت طائلة عدم قبول القائمة .

-تشجيع النخب الشابة والكفاءات العلمية: بموجب المادة السابقة -رقم 191- من قانون الانتخابات الجديد تم رفع حصة الشباب في الترشيحات ضمن القوائم إلى النصف بدل الثلث، وأيضاً رفع حصة الجامعيين منهم إلى الثلث دعماً للكفاءات وخريجي الجامعات، إذْ شهدت هذه الانتخابات صعود الشباب بنسبة 34%، فضلا عن نسبة كبيرة من حاملي الشهادات الجامعية 305 مقعدا أي **75%** (سعدي ، 2021).

للإشارة؛ فقد تزامن موعد انطلاق الحملة مع قرار صرف الدولة لمبلغ 30 مليون سنتيم جزائري حوالي 1800 دولار لكل مرشح حر يبلغ أقل من 40 عاما، لدعمه في طباعة صوره ومنشوراته الخاصة بالحملة لضمان مصداقية أكثر للعملية الانتخابية وعدم التأثير على نتائج الصندوق .

-المرحلة الثانية تتعلق بعدد المترشحين والمترشح الفائز من يحصل على أكبر عدد من الأصوات.

3-يتم إقصاء القوائم التي لم تحصل على 5% من أصوات الناخبين، وداخل القائمة الواحدة يتم ترتيب المترشحين حسب الأصوات.

4-في حال تساوي مرشحين من نفس القائمة فإن الأفضلية تؤول إلى من هو أقل سنا.

5-إذا تساوى رجل وامرأة تكون الأفضلية للمرأة.

6-إذا حدث تساوي في قائمتين مختلفتين يعلى الأفضلية للأقل سنا.

7-إعداد محضر أولي يصادق عليه من طرف كامل أعضاء المكتب وتسلم نسخ منه إلى مراقبي الأحزاب.

-بروز ظاهرة القوائم الحرة: الملاحظ في هذه الانتخابات هو غلبة القوائم الحرة 837 قائمة حرة، وذلك بعد تراجع مصداقية الأحزاب التقليدية 646 قائمة حزبية، وقد برزت مشاركة فئة كبيرة من "التكنوقراط" غير المتحزبين، وأغلبها من النخب العلمية التي كانت تصنف في خانة الغالبية الصامتة، كما ظهر اهتمام الطبقة السياسية بالنخب والقدرات المعرفية والتكنولوجية من خلال عدد الممثلين لمختلف الفئات المرشحة في هذه القوائم، سواء الحزبية أو الحرة .

-تأخير نتائج الانتخابات: جرت العادة في الانتخابات الجزائرية منذ بداية التّعددية الحزبية أن يعلن عن النتائج الأولية في اليوم التالي لعملية الاقتراع، لكن تشريعيات هذه المرة تأخر الإعلان عنها إلى أربعة أيام بتاريخ الثلاثاء 15 جوان من نفس السنة، إذْ أنّ قانون الانتخابات الجديد يعتمد طريقة جديدة في فرز وحساب أصوات الناخبين فهي تتطلب وقتاً أكثر للإعلان عن النتائج، حيث صرّح محمد شرفي -رئيس سلطة الانتخابات- بأن النظام الجديد للفرز سيتم على مرحلتين، الأولى ستكون حسب القوائم وعدد المقاعد المتحصل عليها في كل قائمة، والثانية تتعلق بإعادة النظر في كل ورقة واحتساب ما تحصل عليه المترشح من نقاط حسب أصوات المواطنين، وأن العملية ستكون معقدة مقارنة بما كانت عليه القائمة المغلقة.

3. قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية 2021

1.3 نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية 2021:

وفقا للنتائج النهائية للانتخابات التشريعية في 12 جوان 2021 المُعلن عنها من قبل المجلس الدستوري فإن حزب جبهة التحرير الوطني **FLN** الذي يوصف بأنه حزب السلطة تصدّر قائمة الفائزين بـ 105 مقعدا متراجعا بحوالي 56 مقعدا مقارنة بالعهدة البرلمانية الأخيرة.

وفي المقابل؛ أحدثت قوائم الأحرار أو المستقلّون المفاجأة بتحقيقهم الوصافة (المرتبة الثانية) بـ 78 مقعدًا في البرلمان الجديد في سابقة هي الأولى بالجزائر، في حين ضاعفت حركة مجتمع السلم والمحسوبة على الإخوان المسلمين في الجزائر مقاعدها لتصل إلى 64 مقعداً بينما حلّ التجمع الوطني الديمقراطي **RND** ثاني أكبر أحزاب

الموالاة بـ 57 مقعدا كثالث حزب ليتراجع بذلك بـ 43 مقعدا عن الانتخابات الأخيرة 2017، كما تحصلت جبهة المستقبل على 48 مقعداً بزيادة 34 مقعدا عما سبق، إضافة لذلك فقد ضاعفت حركة البناء الوطني هي الأخرى مقاعدها لـ 40 مقعدا، وتحصّل الحكم الراشد وحزب صوت الشعب على 3 مقاعد بالتّساوي، فيما حصلت جبهة العدالة والتنمية والفجر الجديد والحريّة والعدالة على مقعدين لكل واحد منهم. بينما حصد كلا من حزب الجزائر الجديدة والكرامة وجيل جديد على مقعدٍ واحد (موقع جريدة الشروق، 2021). نلخص النتائج السابقة الذكر في الجدول رقم (04).

الجدول رقم (04): توزيع المقاعد بحسب الأحزاب والقوائم (الانتخابات التشريعية 2017/2021)

الأحزاب/ المستقلون	عدد مقاعد 2021	النسبة المئوية% 2021	عدد مقاعد 2017
جبهة التحرير الوطني FLN	105	25.79	161
قوائم مستقلة (الأحرار)	78	19.16	/
حركة مجتمع السلم	64	15.72	34
التجمع الوطني الديمقراطي RND	57	14	100
جبهة المستقبل	48	%11,79	14
حركة البناء الوطني	40	9.82	20
حزب جبهة الحكم الراشد	3	0.73	/
حزب صوت الشعب	3	0.73	/
حزب العدالة والتنمية	2	0.491	10
حزب الحرية والعدالة	2	0.49	/
الفجر الجديد	2	0.49	/
جبهة الجزائر الجديدة	1	0.24	/
الكرامة	1	0.24	03

جيل جديد	1	0.24	/
المجموع	407	% 100	462

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وزارة الداخلية والجماعات المحلية

2.3 تقييم نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية 2021:

من خلال الجدول السابق؛ الذي يبيّن نتائج التصويت وعدد المقاعد المتحصّل عليها لمختلف الأحزاب والقوائم الانتخابية المشاركة نستنتج مجموعة من الاستنتاجات نلخصها فيما يلي:

-تراجع الحزبين الحاكمين: لم يحقق حزب جبهة التحرير الوطني عددًا واسعًا من المقاعد كما اعتاد على ذلك، إذْ قُدّرت عدد مقاعده بـ 105 مقعدا ليخسر الأفلان بذلك 56 مقعدا في البرلمان الجديد مقارنة بالإنتخابات التشريعية السابقة سنة 2017 (161 مقعدا فيها 50 مقعدا للنساء ما يعادل نسبة 34.84%)، كما كان الحزب في الصدارة وتحصل على أكبر عدد من مقاعد البرلمان في تاريخه وذلك في الانتخابات التشريعية لسنة 2012 أين تحصل على 220 مقعدا، في حين تقدّم حزب التجمع الوطني الديمقراطي بقيادة أحمد أويحي بحصوله على 57 مقعدا أي بتراجع 43 مقعدا على انتخابات 2017 التي كانت نتائجه 100 مقعدا. (مستقبل الوضع السياسي في الجزائر إثر الانتخابات البرلمانية الأخيرة، 2021)

بناء على ذلك؛ فإن التيار الوطني نتيجته مجتمعة تقدّر بـ 210 مقعدا ما يعادل 56.48% من مقاعد البرلمان وهو ما يمثل الأغلبية المطلقة، تعطيهما حق تشكيل البرلمان بعد موافقة الرئيس، لكنها أقل من نتيجتها المشتركة في انتخابات 2017 التي قدرت بـ 261، والتي بدورها أقل من انتخابات 2012 حيث بلغت 288 مقعدا ما يقارب 60% من المقاعد في البرلمان الجديد. (Entelis, 2012, p. 3)

بناء عليه؛ يتّضح من خلال النتائج حفاظ الحزب الحاكم "جبهة التحرير الوطني"، وحليفه حزب التجمع الوطني الديمقراطي، على الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني،

وعند تشكيل الحكومة الجديدة، وذلك على الرغم من تراجع مقاعد حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم ما يُكرّس الوضع القائم واستمراره.

-فوز التيار الإسلامي: تزايد تمثيل تيار الإسلام السياسي من خلال حزبيه الرئيسين؛ "حركة مجتمع السلم" التي نالت 64 مقعداً في مقابل 43 مقعداً في البرلمان المنحل، و"حركة البناء الوطني" التي فازت بـ 40. مقعداً، وإنْ تراجع مركز "جبهة العدالة والتنمية" ذات الميول الإخوانية من 10 مقاعد نيابية إلى مقعدين في البرلمان الحالي، ومن أصبحت كتلة الإسلام السياسي بكل فروعها تمثل 106 مقعدا هذا يعني 22% من البرلمان الجديد وهو اختراق مهم وإن كانت لم تُحقق الكتلة وعدها باكتساح المجلس النيابي.

-فوز القوائم المستقلة (الأحرار): حصدت القوائم الحرة على 78 مقعدا في البرلمان الجديد في سابقة هي الأولى بالجزائر مقابل 28 مقعداً في انتخابات عام 2017، وعليه تحوّل المستقلون بمقتضى الصندوق الانتخابي إلى القوة السياسية الثانية مزاحمين أحزابا تقليدية معروفة بتنظيمها وانتشارها على المستوى الوطني، واعتبر الكثير من المراقبين للمشهد السياسي أنّ الأحرار (القوائم المستقلة) صنعوا المفاجأة بتحقيقهم المرتبة الثانية قبل قوى سياسية وتشكيلات حزبية منظمة لديها .(كعبش ، 2021)

-تراجع مشاركة المِرأة: على الرغم من أنّ قانون الانتخابات الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في مارس 2021 -المادة رقم 191- نص على تشجيع تمثيل النساء ومراعاة مبدأ بالمناصفة والمساواة بين النساء والرجال حيث يفرض 50% من النساء على قوائم الانتخابات التشريعية أو المحلية لكنه ألغى نظام الحصص "الكوتا" الذي تم وضعه سنة 2012 وينص على فرض حصصًا تمثيلية تتراوح بين 30% و40% وفقا للدوائر الانتخابية (إذاعة مونتي كارلو الدولية، 2021) ، فقد أوضحت نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة لسنة 2021 تراجع نسوي رهيب في عدد مقاعد النساء، بحيث لم تتجاوز حصتهن 34 مقعداً من مجموع 407 مقاعد الذي لم يتعدى نسبة 8.35%، أغلبها موزعة بين حزب جبهة التحرير الوطني 14 وحركة مجتمع السّلم، مقابل 373

نائبا من عنصر الرجال أي بنسبة 91.65% وبالتالي سيطرة ذكورية بامتياز على البرلمان الجديد، جذير بالذكر أنّ عدد النساء اللاتي ترشّحن للانتخابات البرلمانية قدّر بـ 5743 مرشحة ضمن قوائم الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة. (عربي بوست، 2021)

تظهر النتائج الأخيرة سقوطاً حرا ومدوياً لتمثيل النساء بأول برلمان في عهد الرئيس الحالي عبد المجيد تبون، مقارنة ببرلمانات سلفه عبد العزيز بوتفليقة، بالأخص مع نتائج الدورتين السابقتين (2012 و2017)، فبالرّجوع إلى انتخابات تشريعية سابقة فقد تحصّلت المرأة في البرلمان المنتهية صلاحيته لسنة 2017 على 120 مقعدًا في المجلس الشعبي الوطني وذلك من أصل 462 مقعدا وبنسبة بلغت 25,8%، كما عرفت تراجعا كبيرا مقارنة بما تحصلت عليه في انتخابات 2012 حيث بلغ عددهن 146 من إجمالي 462 نائبًا (حسام الدين، 2021) وسجّلت حينها "أكبر نسبة تاريخية" لتمثيل المرأة أي بنسبة 31,6% وهو ما يقارب ثلث أعضاءه الأمر الذي جعل المرأة الجزائرية تحقق قفزة نوعية.

يعود هذا التّراجع إلى عوامل عديدة منها الظروف الاجتماعية والاقتصادية، لكن أبرزها قانون الانتخابات الذي ألغى مبدأ الكوتا كان يقضي بتخصيص نسبة 30% من قوائم للترشيحات النساء واستبدل بمبدأ المناصفة بين الرجل والنساء في الترشيحات، فتجد العديد من الأحزاب صعوبة في إيجاد نساء للترشح في قوائمها، إذْ أنّ نمط الاقتراع على القائمة المفتوحة قلّص حجم التّمثيل النّسوي، حيث أن شرط المناصفة في القوائم لا يضمن للمرأة مقاعد محددة في الغرفة السفلى للبرلمان، إضافة إلى إلغاء نظام الكوتة النسوية السابق، وهو ما كلّف التمثيل النسوي غيابه لصالح العنصر الرجالي للنشاط النيابي (موقع جريدة البيان، 2021) . والجدول المرفق رقم (05) يوضح عدد النساء في البرلمان الجزائري منذ 1997 إلى غاية الانتخابات التشريعية الأخيرة لسنة 2021.

الجدول رقم (05): يوضح نسبة حضور النساء في البرلمان

التشريعات	مجموع النواب	عدد النساء	نسبة النساء
برلمان 1997	178	12	%6.70
برلمان 2002	380	12	%3,15

برلمان 2007	389	24	%6,42
برلمان 2012	462	146	%31,6
برلمان 2017	462	120	%25,8
برلمان 2021	407	34	%8.35

المصدر: من إعداد الباحث

4. خاتمة:

في ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة وبناء على ما أشرنا له سابقا؛ توصلنا لما يلي:

أولا؛ تعديل قانون الانتخابات أين تم الاعتماد على نظام القائمة المفتوحة لأول مرة في تاريخ الانتخابات التشريعية وذلك لمحاربة المال السياسي في الانتخابات، يمكن للناخب بموجبه أن يختار القائمة التي يرغب في التصويت عليها سواء في الانتخابات المحلية أو التشريعية، ثم اختيار مرشحين بعينهم داخل نفس القائمة، على خلاف المغلقة التي تفرض اختيار القائمة كما هي.

ثانيا؛ تدني نسبة المشاركة في الانتخابات بالرغم من توفير كل الإمكانيات المتاحة والجهد المبذول والإصلاحات القائمة وكذلك بتوفير اجراءات أمنية وصحّية مُشدّدة نتيجة الظروف الدولية التي تعاني منها جميع دول العالم جراء جائحة كورونا بما فيها الجزائر، بالإضافة إلى مقاطعة الانتخابات من قبل تيار اليسار ومن أهمها: "جبهة القوى الاشتراكية" و"التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" و"حزب العمال."

ثالثا؛ تراجع عدد مقاعد الحزبين الحاكمين بالرغم من تصدر حزب جبهة التحرير الوطني قائمة نتائج الانتخابات، مقابل فوز القوائم المستقلة والأحرار بالمركز الثاني، علاوة على تنامي وتزايد حصة التيار الإسلامي.

رابعا؛ تراجع مشاركة المرأة جراء تعديلات القانون الجديد الذي نص على المناصفة 50% والمساواة بين النساء والرجال وإلغاء مبدأ الحصص "الكوتا" الذي يخصص نسبة 30% للنساء.

1. قائمة المراجع:

أولا: مراجع باللغة العربية:

- **المجلات:**

-شليغم عبير، "الانتخابات التشريعية في الجزائر 2017: تغيير أم إستمرار؟"، **رؤية تركية**، (تركيا: إسطنبول/ مؤسسة ستا للدراسات، العدد 6، خريف 2017).

- **مواقع إلكترونية:**

-حسام الدين إسلام، برلمان الجزائر.. تمثيل النساء يتراجع والمتهم قانون الانتخاب (تقرير)، تاريخ دخول الموقع: (07-12-2021)، من الرابط: http://www.aa.com
-حسان جبريل، القائمة المفتوحة بالجزائر: نظام معقد قد يؤخر نتائج البرلمانيات، تاريخ دخول الموقع: (07-12-2021)، من الرابط: http://www.aa.com
-سعدي علي، الانتخابات التشريعية الجزائرية لعام 2021 بين هيمنة الأحزاب التقليدية والمستقلون، المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ دخول الموقع: (07-12-2021)، من الرابط: http://www.acrseg.org/
-كعبش إسلام، الأحرار يرسمون خارطة جديدة للبرلمان الجزائري، سكاي نيوز عربية، تاريخ دخول الموقع: (07-12-2021)، من الرابط: https://skynewsarabia.com/
-ـــــ، الانتخابات التشريعية في الجزائر 2021 ما الذي يجب معرفته عن أول انتخابات برلمانية بعد بوتفليقة؟، تاريخ دخول الموقع: (07-12-2021)، من الرابط: http://www.bbc.com
-سلطة الانتخابات الجزائرية تتهم حركة "حمس" الإخوانية بالدعوة لزرع الفوضى، تاريخ دخول الموقع: (07-12-2021)، من الرابط: https://www.alarabiya.net/
-مستقبل الوضع س في الجزائر إثر الانتخابات البرلمانية الأخيرة، تاريخ دخول الموقع: (07-12-2021)، من الرابط: https://epc.ae
-لائحة انتخابية تتنافس في الانتخابات التشريعية الجزائرية، تاريخ دخول الموقع: (07-12-2021)، من الرابط: https://www.almaydeen.net/

-ـــــ، هذه هي النتائج الأولية الرسمية للانتخابات التشريعية 2021، تاريخ دخول الموقع: (07-12-2021)، من الرابط: http://www.echoroukonline.com

-مستقبل الوضع س في الجزائر إثر الانتخابات البرلمانية الأخيرة، مركز الإمارات للسياسات، تاريخ دخول الموقع:(07-12-2021)، من الرابط: https://epc.ae

-إشراك النساء الجزائريات في الحياة السياسية ما زال انتقائيا، مونت كارلو الدولية، تاريخ دخول الموقع: (07-12-2021)، من الرابط: https://www.mc-doualiya.com

-نتائج الانتخابات الجزائرية الأولية تقدّم حزب بوتفليقة والإسلاميون يضاعفون مقاعدهم، عربي بوست، تاريخ دخول الموقع: (07-12-2021)، من الرابط: https://arabicpost.et/

-إلغاء نظام الحصص يحرم النساء من تمثيل أكبر في انتخابات الجزائر، جريدة البيان، تاريخ دخول الموقع: (07-12-2021)، من الرابط: https://albayan.ae/

ثانيا: مراجع باللغات الأجنبية:

-John .P. Entelis, "Silent Complicity the International Community and Algeria's Democratic Façade", Policy Brief, Project on Meddle East Democracy (P.O.M.E.D), (June, 28, 2012).